



الإثنين ٢٥ شوال ١٤٤٧ هـ - 13 أبريل 2026 م

## أخبار النافذة

[تلاعب في الأعباء وتزوير الدماغات.. حملات مكثفة لضبط سوق الذهب في مصر تعذيب معتقلي غزة.. سياسة إسرائيلية ممنهجة لكسر المقاومة الفلسطينية خلف الأسوار مضيق هرمز.. ماذا تعرف عن أهم 21 ميلاً في العالم؟ 12 مليون صاحب معاش تحت خط الفقر.. أزمة دخل ثابت تكشف فشل الحماية الاجتماعية وتُعزّي تصريحات الحكومة الكاذبة ارتفاع الأسعار بعيد فوضى التسعير إلى سوق السيارات ويفضح عجز الحكومة عن كبح الدولار وضبط السوق وتعميق التصنيع توفير مليون دولار في الأسبوع مقابل إغلاق المجال وخنق الليل التجاري والاجتماعي في مصر.. هل يستحق؟ تشو سون ديلي || 3 مكاسب تجنيها إيران من إغلاق مضيق هرمز متحدث: 3 قضايا حالت دون التوصل لاتفاق بين إيران والولايات المتحدة](#)

□

Submit

Submit

- الرئيسية
- الأخبار
  - اخبار مصر
  - اخبار عالمية
  - اخبار عربية
  - اخبار فلسطين
  - اخبار المحافظات
  - منوعات
  - اقتصاد
- المقالات
- تقارير
- الرياضة
- تراث
- حقوق وحريات
- التكنولوجيا
- المزيد
  - دعوة
  - التنمية البشرية
  - الأسرة
  - ميديا

الرئيسية « تقارير

## تعذيب معتقلي غزة.. سياسة إسرائيلية ممنهجة لكسر المقاومة الفلسطينية خلف الأسوار





الاثنين 13 أبريل 2026 12:40 م

لم تعد الانتهاكات المرتكبة بحق المعتقلين الفلسطينيين من قطاع غزة مجرد وقائع متناثرة أو تجاوزات فردية يمكن عزلها عن السياق العام، بل باتت تكشف، يوما بعد يوم، عن بنية قمعية متكاملة تتعامل مع التعذيب بوصفه أداة ثابتة في إدارة الصراع مع الفلسطينيين.

فالمشهد الحقوقي الراهن يوضح أن ما يجري داخل مراكز الاحتجاز الإسرائيلية لا يمكن قراءته باعتباره نتيجة تصرفات شخصية معزولة من بعض الجنود أو المحققين، وإنما باعتباره امتدادا مباشرا لسياسة رسمية تتغذى من المناخ السياسي والأمني والقانوني الذي وفرته سلطات الاحتلال لتوسيع دائرة البطش والتنكيل.

وفي هذا السياق، تبدو معاناة معتقلي غزة واحدة من أكثر الصور فداحة في سجل الانتهاكات، إذ يجري استهدافهم بوسائل قاسية ومركبة تمزج بين التعذيب الجسدي والإذلال النفسي والاعتداءات الجنسية والحرمان من أبسط الحقوق الإنسانية.

وتزداد خطورة هذا الملف عندما يتبين أن تلك الانتهاكات لا تجري في فراغ، بل ضمن منظومة مصممة بعناية لتقليص الرقابة، وتهميش المسائلة، وتوفير مظلة قانونية وإجرائية تضمن استمرار الجرائم بعيدا عن أعين العدالة الدولية. فالمعتقل الفلسطيني، بمجرد دخوله إلى منظومة الاحتجاز الإسرائيلية، لا يواجه فقط محققين يمارسون ضده الضغط والعنف، بل يجد نفسه في مواجهة شبكة كاملة من المؤسسات التي تسمح بحدوث الانتهاك أو تصمت عنه أو تبرره أو تتستر عليه.

ولهذا، فإن ملف تعذيب معتقلي غزة لم يعد مجرد قضية حقوقية عابرة، بل تحول إلى شاهد مركزي على طبيعة المنظومة التي يدير بها الاحتلال الإسرائيلي علاقته بالفلسطينيين، وعلى حجم الانحدار الذي وصلت إليه الممارسات داخل مراكز الاحتجاز التي باتت أقرب إلى فضاءات مفتوحة للإذلال المنظم وتحطيم الكرامة الإنسانية.

## مراكز الاحتجاز الإسرائيلية.. بيئة مغلقة لإنتاج التعذيب المنهجي

تكشف المعطيات المتداولة حول أوضاع المعتقلين الفلسطينيين من قطاع غزة أن مراكز الاحتجاز الإسرائيلية تحولت إلى فضاءات مغلقة تمارس فيها أبشع صور الانتهاك بعيدا عن الحد الأدنى من الرقابة أو الشفافية. ولا يقتصر الأمر على ظروف احتجاز قاسية أو نقص في الخدمات، بل يتجاوز ذلك إلى بيئة منظمة تسمح بوقوع الجرائم وتكرارها بشكل يكاد يكون يوميا. وتبرز في هذا السياق أسماء مراكز احتجاز ارتبطت بسمعة سيئة للغاية، مثل مركز سديه تيمان، الذي تكررت حوله روايات وشهادات تتحدث عن ممارسات صادمة بحق المعتقلين الفلسطينيين.

وتعتمد هذه المراكز، بحسب ما تكشفه الوقائع الميدانية، على خلق ظروف احتجاز لا إنسانية تجعل المعتقل في حالة إنهاك دائم، بما يسهل إخضاعه نفسيا وبدنيا. فالعزل، والتجويع، والحرمان من النوم، والتقييد لفترات طويلة، والإهانات المستمرة، كلها أدوات تستخدم ضمن مسار متكامل لا يهدف فقط إلى الحصول على معلومات، بل إلى كسر إرادة الإنسان الفلسطيني وإشعاره بأنه مجرد جسد بلا حماية أو قيمة. ومن هنا، يصبح التعذيب جزءا من البيئة اليومية للمعتقل، لا حادثا استثنائيا أو إجراء عابرا.

ولا يمكن فصل ما يجري في هذه المراكز عن البنية الأمنية التي تديرها، إذ إن تكرار أنماط الانتهاك في أكثر من مرفق احتجاز يعزز بوضوح فرضية وجود تعليمات أو تفاهات عليا تسمح بهذه الممارسات أو تغض الطرف عنها. فحين تتشابه أساليب التنكيل، وتتكرر صور الاعتداء في أماكن مختلفة، يصبح من الصعب قبول الرواية التي تحصر المسؤولية في أفراد منفصلين. بل إن الصورة الأوضح هي أن هناك منهجا قائما على إنتاج الخوف والألم وتحويل الاعتقال إلى تجربة تدمير نفسي وجسدي طويلة الأثر.

وتتضاعف فداحة هذه الجرائم بسبب طبيعة الضحايا أنفسهم، فهم معتقلون عزل يقعون بالكامل تحت سيطرة القوة المحتجزة، ما يعني أن الاحتلال الإسرائيلي يتحمل المسؤولية القانونية والأخلاقية الكاملة عن حياتهم وسلامتهم الجسدية والنفسية. لكن ما يجري على الأرض يشير إلى أن هذه المسؤولية لا يتم انتهاكها فقط، بل يجري الدوس عليها بصورة متكررة ومتعمدة، بما يحول مراكز الاحتجاز إلى مناطق خارجة فعليا عن القانون الإنساني الدولي.

## غطاء قانوني ومؤسسي.. كيف شرعت إسرائيل التعذيب والتنكيل

لا تقوم سياسة التعذيب بحق معتقلي غزة على العنف الميداني وحده، بل تستند أيضا إلى بنية قانونية ومؤسسية تسهم في إطالة أمد الانتهاكات وتمنحها غطاء يخفف الضغط عن المنفذين ويعقد مسارات المحاسبة. وفي مقدمة هذه الأدوات ما يسمى قانون المقاتلين غير الشرعيين، الذي استخدمته سلطات الاحتلال لتوسيع صلاحيات الاحتجاز التعسفي وتقليص الضمانات القضائية التي يفترض أن تحمي المحتجزين من التعذيب والإخفاء والانتهاك.

وبعني هذا الإطار القانوني عمليا أن المعتقل يمكن أن يبقى لفترات طويلة داخل منظومة أمنية مغلقة من دون رقابة كافية أو مراجعة قضائية فعالة، وهو ما يفتح الباب واسعا أمام التعذيب وسوء المعاملة. فالرقابة القضائية ليست مجرد إجراء شكلي، بل هي أحد أهم الحواجز التي تمنع الأجهزة الأمنية من التحول إلى سلطة مطلقة على أجساد المحتجزين. وعندما يتم إضعاف هذا الحاجز أو تعطيله، يصبح الاعتقال أرضا خصبة لوقوع الجرائم بأشكال متعددة.

لكن الأخطر أن المسؤولية لا تتوقف عند حدود الجنود أو الضباط أو المحققين الذين ينفذون الاعتداءات بشكل مباشر، بل تمتد إلى مؤسسات أخرى يفترض فيها أن تشكل خط دفاع عن القانون والإنسانية. فالصمت الذي يصدر عن جهات طبية أو قضائية إزاء ما يتعرض له المعتقلون لا يمكن اعتباره حيادا، بل يدخل في دائرة التواطؤ العملي مع منظومة الانتهاك. وعندما تتستر المؤسسات على الجرائم، أو تتجاهل الشكاوى، أو تفشل في فتح تحقيقات مستقلة وجادة، فإنها تصبح شريكة في إنتاج الحصانة للمعتدي.

وتكمن خطورة هذا التواطؤ المؤسسي في أنه يمنح الانتهاكات طابعا مستداما، لأن الجريمة التي لا تجد من يوقفها أو يحاسب مرتكبيها تتحول مع الوقت إلى قاعدة عملية. وهكذا، لا يعود التعذيب في مراكز الاحتجاز الإسرائيلية فعلا شادا، بل يصبح جزءا من آلية السيطرة الأمنية، ووسيلة معتمدة لإدارة الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين، خاصة أولئك القادمين من قطاع غزة في ظل مناخ تعبئة وتحريض سياسي وأمني متواصل.

كما أن هذا الغطاء القانوني والمؤسسي يبعث برسالة واضحة إلى الضحايا مفادها أن العدالة بعيدة، وأن معاناتهم قد تبقى من دون إنصاف، وهو ما يفاقم الأثر النفسي للتعذيب نفسه. فالمعتقل لا يخرج فقط بأثار الجسد المنقل بالضرب والإهانة، بل يحمل أيضا شعورا عميقا بأن المؤسسة التي كان يفترض أن توقف الجريمة كانت جزءا من استمرارها.

## جريمة حرب مكتملة الأركان.. آثار التعذيب تتجاوز الزاين إلى المجتمع الفلسطيني

تصنف الممارسات التي يتعرض لها معتقلو غزة داخل مراكز الاحتجاز الإسرائيلية، وفق أحكام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ضمن أخطر الجرائم التي تستوجب المحاسبة الفورية، لا سيما عندما تتخذ طابعا منهجيا وواسع النطاق. فالتعذيب، والاعتداء الجنسي، والمعاملة القاسية والمهينة، والاحتجاز خارج الضمانات القانونية، كلها ليست فقط انتهاكات جسيمة، بل يمكن أن ترقى إلى جرائم حرب عندما ترتكب في سياق نزاع مسلح وتحت سلطة قوة احتلال.

وتزداد أهمية هذا التوصيف القانوني لأن ما يجري لا ينعكس على الضحايا المباشرين وحدهم، بل يطال المجتمع الفلسطيني بأكمله. فالمعتقل الذي يخرج من السجن حاملا آثار التعذيب لا يعود إلى حياته السابقة كما كان، بل يعود غالبا بصدمة نفسية عميقة، ويجراح جسدية قد تستمر معه سنوات طويلة، وبقدرة أقل على التكيف والاستقرار. وهذا يعني أن سياسة التعذيب لا تستهدف انتزاع المعلومات فحسب، بل تضرب في العمق البنية الاجتماعية الفلسطينية عبر إنتاج أفراد وعائلات ومجتمعات مثقلة بالألم والخوف والانكسار.

وتظهر هذه الآثار بصورة أوضح عندما نتحدث عن العائلات التي تنتظر أبناءها وأقاربها في ظل غياب المعلومات، ثم تستقبلهم بعد الإفراج في حالات صحية ونفسية متردية. فالمأساة هنا لا تقتصر على زمن الاعتقال نفسه، بل تمتد إلى ما بعده، لتتحول إلى عبء يومي على

الاسرة والمجتمع. ولذلك فإن التعذيب في هذه الحالة يصبح أداة عقاب جماعي غير مباشر، لانه لا يحطم المعتقل وحده، بل يزرع الصدمة في محيطه الاجتماعي ويعيد إنتاج الألم داخل المجتمع الفلسطيني على نطاق أوسع.

ورغم الصعوبات الكبيرة التي تعترض توثيق كل هذه الجرائم، بسبب الحالة النفسية المتدهورة للناجين، والخوف من الانتقام، والبيئة الأمنية المعقدة التي تحيط بملف المعتقلين، فإن التقارير الحقوقية ما تزال تواصل رصد الشهادات والوقائع من أجل منع طمس الحقيقة. وهذا الجهد التوثيقي يكتسب أهمية خاصة لأنه يشكل ذاكرة قانونية وإنسانية ضرورية في مواجهة محاولات الإنكار والتضليل.

وفي المحصلة، فإن ملف تعذيب معتقلي غزة يكشف بوضوح أن الاحتلال الإسرائيلي لا يدير ملف الأسرى والمحتجزين باعتباره ملفاً قانونياً أو أمنياً فقط، بل يتعامل معه باعتباره ساحة مفتوحة للإحراق الأذى المنهجي بالفلسطينيين. ولهذا، فإن وقف هذه الجرائم لا يمكن أن يتحقق عبر النداءات الأخلاقية وحدها، بل يحتاج إلى ضغط دولي حقيقي، وآليات مساءلة فعالة، وإصرار حقوقي مستمر على ملاحقة المسؤولين عنها، لأن السكوت على هذا المسار يعني السماح باستمرار واحدة من أبشع صور الإهانة المنظمة للإنسان الفلسطيني في العصر الحديث.

## تقارير



حبروزالم بوست | مصر تصطف مع الخليج في مواجهة إيران وسط ضغوط اقتصادية متصاعدة  
الثلاثاء 24 مارس 2026 09:40 م

## تقارير



تدويل "حرب هرمز" هدف ترامب للفاك من التكلفة العسكرية والاقتصادية لأمريكا  
الاثنين 16 مارس 2026 08:30 م

## مقالات متعلقة

ق فارملا عطق دض تاغلابى لإ قلعم ربوطا عورشم نم ..ريجهت ططخمو يريخ ف قونيب "يايطبط ف قو" لينم

منيل "وقف طيطباي" سن وقف خيرى ومخطط تهجير.. من مشروع تطوير معلق إلى بلاغات ضد قطع المرافق  
طاسولاً قورشلا؛ ضرلاي ف "ليئارسا ق" لود ناداجتي باكا هك يامو نوسلراك ركات || تسوب نطنشاو

واشنطن بوست | تاكر كارلسون ومايك هاكابي تتحدلان حول "حق إسرائيل في الأرض بالشرق الأوسط"  
ندرلاو رصمو ايكرتو ليئارسا نيب تاقلعلا عيبطة لىكيرمأ طاسو || تونرحأ توعيدى

يدعوت أحرنتو || وساطة أمريكية لتطبع العلاقات بين إسرائيل وتركيا ومصر والأردن

رصاصات لاف اذام .. ليثا رساي بي كيرملا ريفسلا تاحيرصت نمة يبرع بضة جوم .. "تارفلأى لإل بيلا ن م"

"من النيل إلى الفرات" .. موجة غضب عربية من تصريحات السفير الأمريكي بإسرائيل... ماذا قالت مصر؟

- [التكنولوجيا](#)
- [دعوة](#)
- [التممة البشرية](#)
- [الأسيرة](#)
- [مديا](#)
- [الأخبار](#)
- [المقالات](#)
- [تقارير](#)
- [الرياضة](#)
- [تراث](#)
- [حقوق وحرابات](#)

□

- [f](#)
- [t](#)
- [v](#)
- [y](#)
- [i](#)
- [r](#)

ادخل بريدك الإلكتروني

جميع الحقوق محفوظة لموقع نافذة مصر © 2026